ملـف العدد

إسرائيل وصفقة القرن

سفير/ حازم خيرت
مساعد وزير الخارجية المصرى (السابق)

لا شك أن فترة الرئاسة الأولي للرئيس دونالد ترامب علي مدار الأربع سنوات، قد مثلت في ذاتها مرحلة غير مسبوقة في مسار العلاقات الأميركية الإسرائيلية، لاسيما وأن فترة الثماني سنوات لسلفه باراك اوباما شهدت فتوراً في العلاقات بين البلدين، بل وكانت في أصعب مراحلها مثلما قدر عدد من المراقبين.

إذ بدا واضحاً مع تولي ترامب مهامه مباشرة مدى تأثير العلاقة الوطيدة بينه وبين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، وعلى تحقيق التوافق التام لهذه الإدارة الجديدة مع مواقف اليمين الإسرائيلي،.. مما أفضي إلي تخليق سياسة مختلفة عن سياسات كافة الإدارات الأمريكية السابقة تجاه قضايا الشرق الأوسط وخاصة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

زواج المصالح الأمريكية الإسرائيلية

من بين أولى الخطوات التي قام بها ترامب في تعاطيه مع قضية الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو إعداد ما يسمي بخطة سلام والتي أطلق عليها اسم "صفقة القرن"، وتعيين طاقم خاص لتولي ملف المفاوضات السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين من خارج وزارة الخارجية الأميركية أوالشخصيات السياسية التقليدية التي سبق أن تعاملت مع العملية السلمية، وتشكل هذا الطاقم أساساً من ثلاث شخصيات يهودية أرثودوكسية، وقريبة جداً من أوساط اليمين الإسرائيلي وهم: رجل

الأعمال جاريد كوشنير، صهر الرئيس؛ وجيسون جريبنلات، الذي تعلم في طفولته في مدارس يهودية أرثودوكسية قبل أن يصبح محامياً في إدارة المكتب القانوني لترامب؛ وديفيد فريدمان، سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، وهو أيضاً محامٍ عمل لدى ترامب في قضايا العقارات والمسائل المالية، وله علاقات وصلات قوية بالمستوطنين اليهود، ونشاطات خيرية لصالح المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية وعلى رأسها مستوطنة بيت إيل.

الدعاية التي تبنتها الإدارة الأمريكية تجاه هذه الصفقة كانت تؤكد أن الرئيس ترامب لديه "العصا السحرية" التي ستنهي أكبر قضايا العصر الحديث بتسوية مرضية للطرفين، ولذلك فإن عليهما أن يقدما تنازلات، وإن بدت أن هدفها هو تحقيق أحلام اليمين الإسرائيلي السياسية بدقة متناهية.٠٠٠، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي وصف ترامب بأنه "أعظم صديق حظيت به إسرائيل في البيت الأبيض وأن وجوده بالرئاسة فرصة تحدث مرة واحدة في التاريخ لا يجوز تفويتها"، فلم يكن نتنياهو يوماً ما غائباً عن كل كلمة أو سطر أو فقرة في صياغة تلك الخطة التي حققت معظم تطلعاته، فإذا عدنا إلى الوراء علينا أن نتذكر قبل نحو ٢٥ عاماً موقف اليمين الإسرائيلي حيال اتفاقات أوسلو، وقول نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس" بأن الغرب متهم بالخيانة والنفاق لوصفه لإسرائيل كدولة غازية ومحتلة، بدلاً من وصفها كضحية التعديات وتحتاج إلى "جدار دفاعي في جبال يهودا والسامرة وهضبة الجولان".

فالخطة الأمريكية تحقق معظم أحلام نتنياهو السياسية. وتعد بمثابة حملة انتخابية لصالحه في معركة الانتخابات الإسرائيلية وتتوافق تماما مع برنامجه الانتخابي، وإرث لنتانياهو أعده بامتياز وبراعة دبلوماسية، في إطار رؤيته لنفسه ولترسيخ مكانته في التاريخ الصيهوني بعد آماد طويلة.

علي المسار الموازي، فالرئيس ترامب وقّع على هذه الخطة ظناً منه أنها تساعده على ضمان حشد تأييد الإنجيليين واليهود اليمينين في الانتخابات لولاية رئاسية أُخرى في نوفمبر القادم. ومن الفهم الجيد للخطوات التى اتخذتها الإدارة الأمريكية قبل طرح المبادرة، فيتضح حرصها على تسليم إسرائيل الراية لفرض سياسة الأمر الواقع على

مدينة القدس لاعتبارها عاصمة لها وأمراً غير قابل للنقاش ولا يجب طرحه ضمن بنود أية مبادرة مستقبلية، أسوة أيضا بهضبة الجولان التي أقرت إدارة ترامب سيادة اسرائيل عليها حتى لا يتم طرحها من قريب أو بعيد ضمن ما أسموه ب "صفقة القرن"، ويضاف إلى ذلك تصريحات ومواقف من مسئولين أمريكيين تدعم شرعنة المستوطنات قبل إعلان الصفقة.

أسئلة كثيرة تدور حول مستقبل هذه الصفقة، فهل هي قابلة للتنفيذ، وهل ستكون مقبولة أو حتى قابلة للتفاوض والانخراط في بعض بنودها، وكيف سيتم التعامل معها سواء على صعيد الداخل الإسرائيلي أو حتى على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المجتمع الإسرائيلي

انعكست السمة الاستعمارية أو الاستيطانية على البنية الاجتماعية داخل إسرائيل، فعلى الرغم من نجاح الحركة الصهيونية في استقدام يهود المهجر إلى أرض فلسطين وإقامة دولة عليها، إلا أنها فشلت في البداية في صهر تلك الجماعات في بوتقة واحدة، وزادت الصراعات بين يهود الشرق والغرب، غير أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والمؤسسات الصهيونية سعت إلى تبني عمليات استيعاب وتنشئة اجتماعية لتحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين متنوعي الأصول الحضارية والثقافية وحققت بعض النجاحات خاصة لدى الأجيال الجديدة، ولكنها في نفس الوقت أظهرت جنوح المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين أو اليمين المتشدد والذي زاد من جيل إلى جيل، وهذه السمة التصاعدية لليمين أصبحت تسيطر على أغلب مناحي الحياه السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي الذي تولد لديه إيمان عميق بأن أي وجود فلسطيني حقيقي ومستقل من شأنه أن يهدد شرعية وسلامة دولة إسرائيل الآن ومستقبلا، وهو ما لمسته في معظم ما يكتب على مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلية.

وقد نجح بنيامين نتانياهو أن يلعب على هذا الوتر بإمتياز مستقطباً التيار اليميني تجاهه، فتولدت قناعة لدى هذا التيار أن نتانياهو هو الأقوى لقيادة الدولة، فهو الرجل الذي حافظ طوال مسيرته على أمن إسرائيل، وهو الذي صمد أمام ضغوط الإدارة الأمريكية خلال سنوات أوباما الثماني لتقديم تنازلات للفلسطينيين، وهو الذي حققت إسرائيل في عهده إنجازات غير مسبوقة أهمها إسقاط الاتفاق

النووي مع إيران الذي يستخدمها كفزاعة، وهو الرجل الذي شهد عصره توسعاً غير مسبوق في الاستيطان، وأداءً اقتصادياً متميزاً وتقدماً علمياً وتكنولوجياً وأبحاثاً علمية في البرمجيات والزراعة والصناعات الحربية والري وغيرها، وأخيراً انتزاعه لأكبر صفقة في تاريخ دولة إسرائيل وهي "صفقة القرن".

ومع ذلك، فإن نتانياهو أيضاً أمامه تحديات في سعيه لتطبيق الصفقة التي تضمنت القبول بمبدأ الانفصال ونشوء دولة فلسطينية، ولو محدودة السيادة، مع عاصمة ما بشكل ما في تخوم القدس الشرقية؛ والموافقة على إزالة ٦٠ موقعاً استيطانياً غير شرعي؛ ووقف توسيع المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية؛ والاعتراف بتخصيص نحو ٨٠% من أراضي الضفة الغربية للدولة الفلسطينية، وهذه مواقف يصعب على اليمين المتشدد أن يهضمها، فهم يرفضون أصلاً أي مسار سياسي مهما كان، نظراً لأن الوضع الراهن مناسب تماماً مرحلياً من وجهة نظرهم. فالمشروع الصهيوني مستمر على قدمٍ وساق من ناحية احتلال الأراضي في الضفة الغربية، وهم يخشون أن أي اتفاق قد يؤدي إلى التخلي عن أجزاء من الضفة الغربية لصالح السلطة الفلسطينية مهما كان حجمها، خاصة مع عدم وجود ما يرغمهم علي القبول بأي تنازل، فهم يعيشون أفضل أوقاتهم، في مقابل تدهور حال الفلسطينيين وانقساماتهم الذاتية، ووجود حالة من الفتور واليأس ونفاذ الصبر على الصعيد الخارجي حيال الحالة الفلسطينية وعدم الاستجابة للجهود التي تبذل لتحقيق المصالحة، فلا أحد سوف يساعد الفلسطينيين إذا ما كانوا هم عاجزين عن إنهاء خلافاتهم التي لا تنتهي.

أما باقي المجتمع الإسرائيلي من أنصار اليسار والوسط وأغلبهم من معارضي نتانياهو، فهم يعتبرون صفقة ترامب إنما تستهدف السعي لدعم نتانياهو سياسياً في معاركه الانتخابية والقضائية، بل ويذهب بعضهم إلى اعتبار أن ديفيد فريدمان، السفير الأمريكي في إسرائيل، يعمل ضمن الطاقم الإنتخابي لنتانياهو، وأن الخطة الأميركية كانت جاهزة منذ مارس ٢٠١٩ إلا أن نتنياهو لم يكن يرغب حينها في نشر الخطة بل إرجاء إعلانها إلى التوقيت المناسب بغية استغلالها في التهرب من محاكمته و لكسب الوقت، علاوة على دعمه انتخابياً، وهو ما نجح إلى حد كبير في تحقيقه.

ويتفق بعض السياسيين من هذا التيار بأن هذه الصفقة غير منصفة ولا تلبي الحد

الأدنى من الحقوق الفلسطينية وتزيد من مشاعر الإحباط والغضب ضد إسرائيل ليس فقط لدى الرأي العام الفلسطيني والعربي، وإنما أيضا على المستوى الدولي، بل وإن هناك مخاوف لدى بعض الأوساط الإسرائيلية بتراجع تعاطف المجتمع الدولي مع إسرائيل، والتي قد تتحول إلى دولة منبوذه مارقة أو عنصرية باعتبارها طمست واغتصبت حقوق شعب آخر، وفي هذا السياق قال يوسي بيلين، السياسي الإسرائيلي المعروف إلى شبكة CNN بعد إعلان الصفقة مباشرة يوم ٢٨ يناير ٢٠٢٠ أن تلك الصفقة هي ضد إسرائيل وتعزز من صورتها السلبية في العالم وستؤدي إلى مزيد من العنف سيدفع ثمنه الشعب الإسرائيلي.

عرب ٤٨ أو (فلسطينيو الداخل)

يعيش في إسرائيل اليوم حوالي مليون ونصف مليون مواطن عربي، وهم يشكلون نسبة ٢٠،٩ % من إجمالي عدد السكان "الإسرائيليين" البالغ عددهم حوالي ٨،٧ مليون نسمة. ومن الطبيعي أن يكون موقف عرب ١٩٤٨ أو فلسطيني الداخل – الذين يعتبرون أنفسهم جزءً لا يتجزأ عن الشعب الفلسطيني – متسقا مع القيادة الفلسطينية الرافض لصفقة القرن، لكونها منحازة تماما لإسرائيل وتفتقد الحد الأدنى من الرشد السياسي الواجب.

الغالبية من الوسط العربي داخل إسرائيل ترفض رفضاً تاماً الصفقة باستثناء البعض ممن اندمجوا داخل المجتمع الإسرائيلي الذين يرون أنها فرصة مواتية لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، انطلاقا من قاعدة أن الواقع يملي على الجميع التعاطي إيجابياً مع هذه المبادرة الأمريكية باعتبار أن واشنطن هي اللاعب الوحيد الفاعل والقادر على تحريك عملية السلام، استناداً إلى اعتقاد أن التفاعل مع المبادرة هو على الأقل أفضل بكثير من الوضع الحالي وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يكابدها الفلسطينيون في مناحي الحياة اليومية.

إلا أن هذا الرفض المتوقع من الأغلبية، لا يجعلنا نغفل حقيقة أن هناك اختلافات رئيسية في المواقف السياسية للوسط العربي في إسرائيل الذي يمكن تصنيفه إلى أربعة تيارات رئيسية:

الأول : هم من يتمسكون بهويتهم العربية وهم الأغلبية، وينقسم هؤلاء إلى من

يميلون إلى الانخراط السياسي ويصوتون لصالح الاحزاب العربية في الكنيست، أو أولئك الذين يقاطعون الانتخابات ويرفضون تماما التعامل مع أية مؤسسة سياسية إسرائيلية باعتبارها كيانا محتلاً.

الثاني: هم الذين ينتمون إلى الحركات الإسلامية، والمقسمة بين أنصار الفرع العقائدي الذي يتزعمه الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني والمحظور نشاطه، وأنصار الفرع البراجماتي الذي يقوده الشيخ حماد أبو دعبس (الممثل في الكنيست من خلال "القائمة الموحدة" وهي إحدى أربع قوائم عربية ممثلة في الكنيست الإسرائيلي السابق).

الثالث: هم المسيحيون المتدينون والذين يسلطون الضوء أكثر على هويتهم الدينية بعيداً عن السياسة.

الرابع: وعلى الرغم من أنها الأقل من حيث العدد إلا أنها الأكثر اندماجاً في المجتمع الإسرائيلي، ينصب اهتمامهم على القضايا المجتمعية بعيدا عن الانخراط في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ورغم حرصهم على الحفاظ على هويتهم الثقافية وعاداتهم وتقاليدهم، إلا أنهم انخرطوا بالفعل داخل المجتمع الاسرائيلي بل أن بعضهم يشارك في التصويت في العمليات الانتخابية لبعض الأحزاب اليسارية واليمينية، وهم في الأغلب ينتمون إلى الطائفة الدرزية، بل إن عدداً قليلاً منهم بات انتماؤه وولاؤه للدولة العبرية ومنهم من تولى مناصب وزارية، وكذلك مناصب قيادية داخل المؤسسات العسكرية والأمنية.

وفي الأغلب أن تلك الصفقة ستعمق الخلافات السياسية بين التيارات الأربعة السالف بيانها، فالمتمسكون بهويتهم العربية سيقفون مع الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي الرافض للصفقة، وذلك وفقا للسوابق .. ولربما يلجأ انصار الفئة الثانية – أي الإسلاميون – إلى استغلال حالة الإحباط فى تغذية الشعور بالحاجة الى الحل الدينى للصراع بعدما فشلت السياسة وأدواتها في حلحلة الأمر على مدار عقود. أما الفئة الثالثة أي المسيحيون المتدينون، فسيكون موقفهم حرجاً مشدوداً على سلك رفيع ما بين الحاجة إلى مساندة الحق الفلسطينى بصورة عقلانية أم الصمت إعمالاً بقاعدة أن درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة !!. وهو أمر قد لا يلامون عليه من وجهة النظر

الواقعية، فليس من يعيش في كنف الاحتلال كمن يعيش خارجه. أما انصار الفئة الرابعة، فلقد حسموا أمرهم ولاءً واعتباراً لمصلحتهم الذاتية في الذوبان في كنف الدولة الإسرائيلية ..!

جميع التقديرات ترى أن صفقة القرن سيكون لها أثر سلبي على عرب ١٩٤٨، ومن الطبيعي أنهم سيتفاعلون وسيتضامنون مع باقي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وستزيد وتيرة اليأس والإحباط ومن ثم تتعاظم إمكانية اللجوء إلى المقاومة والتظاهرات والاعتصامات والعنف – في ضوء أنها تعني تصفية شبه كاملة للقضية الفلسطينية – لتزداد بالتبعية حدة الاضطرابات والتعايش الهش بين اليهود والعرب داخل إسرائيل، وسيستغل ذلك اليمين الإسرائيلي المتطرف لتدعيم مواقفه العنصرية وترسيخ رؤاه خاصة بعدما أصبح يتصدر المشهد الإسرائيلي، ونجح في تمرير قانون ما يسمي "قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل" في يوليو ٢٠١٨ – وهو قانون لا شك يرسخ العنصرية والتمييز لصالح اليهود ويضع العرب في مرتبة ثانية، دون مبالاة بأي ردود فعل دولية رافضة أو منتقدة.

تعويض المثلث

ما يمكننا أن نختم به هو الإشارة إلى ما ورد في صفقة القرن بشأن مقترح مناطق المثلث الذي جاء بناءً على طلب نتنياهو والذي يرى أن الهدف منه هو "تعويض" للجانب الفلسطيني مقابل ضم المستوطنات إلى إسرائيل وأن منطقة المثلث تساوي مساحة منطقة المستوطنات.

جدير بالذكر أن منطقة المثلث تضم عدداً من القرى العربية داخل إسرائيل وهي "كفر قرع وعرعرة وباقة الغربية وأم الفحم وقلنسوة والطيبة وكفر قاسم والطيرة وكفر برا وجلجولية"، وقد نصت خطة ترامب على أن أراضي هذا المثلث تعرف نفسها إلى حد كبير على أنها فلسطينية، وكانت مخصصة لتقع تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩، إلا أن إسرائيل استعادتها لاعتبارات أمنية، خفت وطأتها منذ ذلك الحين، وتقترح الصفقة إمكانية أن يتوافق الأطراف على إعادة ترسيم حدود إسرائيل بما يؤدي لأن تكون هذه المجتمعات جزءً من الدولة الفلسطينية، ووفقاً للخطة فإن الحقوق المدنية لسكان هذه المناطق ستخضع للقوانين

والأحكام المعمول بها أمام السلطات ذات الصلة.

وتعد منطقة المثلث هي مصدر قلق ديموجرافي للدولة الإسرائيلية، بسبب زيادة عدد سكانها بشكل مطرد في السنوات الماضية، حيث تتوقع أوساط إسرائيلية أن يصلوا خلال السنوات الخمس القادمة إلى ٥٠٠ ألف، مما قد يتسبب بإحداث خلل ديموجرافي لصالح العرب على حساب اليهود.

عرب ٤٨ وخاصة سكان المثلث يرفضون بشكل قاطع هذه الخطة التي تقطع أوصال الكثير من العلاقات الاجتماعية والعائلية بين فلسطيني المثلث والمناطق العربية الأخرى مثل المنطقة الواقعة غربي العابر (قلنسوة والطيرة) وباقي المناطق في الجليل والنقب والمدن الساحلية، بل وتشكل خطراً وجودياً على جميع المواطنين من الأقليات العربية داخل حدود الـ٤٨.

وحتى هذه اللحظة، ليس واضحاً ما إذا كان لدى الأوساط العربية داخل الخط الأخضر القدرة على منع خطة الضم وتبادل الأراضي في حال صادقت الأحزاب الإسرائيلية على الصفقة، والتي تتطلع لتطبيقها على الأرض، نظراً للمكاسب التي ستجنيها من تحقيق الانتصار في المعركة الديموغرافية ضد المواطنين العرب.

تساؤلات بلا إجابات يقينية

في التقدير أن صفقة القرن لن تكون ذات تأثير سلبي على الحل الشامل والعادل وحصول الشعب الفلسطيني على أبسط استحقاقاته فحسب، بل ستؤثر أيضا سلباً على التعايش بين العرب واليهود داخل إسرائيل، وستزيد الشعب الفلسطيني – خاصة الوسط العربي داخل إسرائيل– تشتتاً وانقساماً ما بين رافض ومؤيد وصامت. وخلاصة القول أن صفقة القرن هي خطة لحل سياسي مفروض يعمل على دمج إسرائيل بالمنطقة كقوة اقليمية اقتصادية وعسكرية، و تَستثمر ضعف الوضع العربي والفلسطيني الراهن لصالحها، كما تستند إلى فشل كل المبادرات السابقة لتفرض الحل غير المنطقي انطلاقا من فكر رجال الأعمال وليس حسابات رجال الدولة، فهي تتجاوز حدود المنطق والقانون الدولي والشرعية وحسابات التاريخ والدين والجغرافيا، توهماً أنه بالمقدور اختزال القضية الفلسطينية في مجرد بعد اقتصادي.

وهنا أطرح تساؤلات تحتاج إلى بحث ودراسة وإجابات براجماتية، فأين نحن العرب من هذا الطرح، وهل لدينا تخطيط سليم لمواجهته، أم كالعادة نتعامل بالفعل ورد الفعل. فهل الذهاب إلى مجلس الأمن والمنظمات الدولية والحصول على حشد دولي ضد صفقة القرن سيؤدي إلى تراجع ترامب وإسرائيل.. أم سيكون إضاعة للوقت ثم تمر السنوات ونبدأ في التفاوض مرة أخرى ونكون قد فقدنا الكثير..؟؟

وهل هناك إمكانية لتوافق عربي برفض الصفقة أو على الأقل التحفظ عليها؟ أم هذا سيكون صعباً في ظل المشاكل وحالة التشرذم التي تواجهها البلدان العربية، صحيح هناك قرار صادر من جامعة الدول العربية بالإجماع برفض الصفقة، ولكن السوابق تؤكد على أن قرارات جامعة الدول العربية غير ملزمة للدول حتى وإن ترتب عليها تجميد عضويتها. فالجامعة العربية ليست في أحسن أحوالها.؟!

وهل المقاومة هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذه الصفقة؟ وأنا هنا أتحدث عن مقاومة شعبية خالصة ليست لها أجندة إلا للصالح الفلسطيني، وليست مقاومة حماس المسيسة والتي تستفيد منها إسرائيل ويدفع ثمنها الشعب الفلسطيني، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك رهان أنه بعد اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، سيحدث زلزال وستملأ المظاهرات والاحتجاجات والاضرابات الشوارع والميادين داخل إسرائيل وخارجها وأن إسرائيل كانت بالفعل تخشى رد الفعل هذا، ولكن لم يحدث شيئا ومرت مرور الكرام، وقالها ترامب صراحة أنه "أقدم على هذه القرارات ولم يحدث شيئاً" رغم تحذير العديد من المحيطين بردود فعل قد تخرج عن السيطرة. وحتى إذا كان هناك من يرى أن إسرائيل قادرة على إخماد أي احتجاجات وتخويف الشعب الفلسطيني من خلال مواجهة تلك المظاهرات بالعنف والطرد ونسف المنازل، فإننا إذا رجعنا إلى شهر يوليو ٢٠١٨، سنجد أن الاحتجاجات الفلسطينية على وضع السلطات الإسرائيلية بوابات إليكترونية في الحرم بالقدس الشريف أدت إلى احتجاجات ومظاهرات تعاملت إسرائيل معها بالعنف المعتاد، ولكنها لم تثن الشعب الفلسطيني عن مواصلة احتجاجاته حتى اضطرت إسرائيل إلى التراجع وإزالة جميع البوابات الإليكترونية.

وأخشي ما أخشاه هو أننا مع انشغالنا بالقضايا الداخلية والأزمات العالمية وآخرها

أزمة فيروس كورونا المستجد سوف يعطى لإسرائيل الذريعة لتنفيذ الخطة على الأرض دون انتظار، فنتنياهو فور عودته من واشنطن طلب البدء في إعداد الخرائط بغرض ضم غور الأردن والبحر الميت والقدس والمستوطنات، إلى جانب الجولان، والتي ستعمل من خلال لجنة أمريكية إسرائيلية مشتركة، وقد أكد نتانياهو بأنه سيعمل على المضي قدماً في هذه الخطة بمجرد الانتهاء من عملية رسم الخرائط، ولن تستغرق هذه العملية وقتًا طويلاً طالما أعيد انتخابه.

ورغم كل ذلك، لكم أتمني أن يكون لدينا سيناريو واستراتيجية للتعاطي مع هذه الصفقة وفقا للمبادىء والمصالح، وهنا يجب الحرص علي وضع المباديء قبل المصالح على عكس الدول الأخرى، لأن هذا هو قدر مصر والدول العربية الكبرى والحاضنة للقضية الفلسطينية. قد يري البعض أنه قد يحسّن التساؤل عما إذا كان بالمقدور التعاطي مع هذا الرفض بطريقة مختلفة عن المبادرات السابقة عبر إبداء الاستعداد للنظر لفحوي الصفقة ثم طرح التعديلات العربية أسوة بما فعلته إسرائيل بالمبادرة العربية سلفاً. عموما للمثقف والكاتب حرية التفكير ويبقي للسياسي حدود المصلحة وحسابات الرأي العام وضرورات الوضع الإقليمي.

وفي النهاية يمكن القول أن إسرائيل عملت منذ نشأتها، بمنطق فرض الوقائع وتكريس الاستيطان متجاهلة القانون والإرادة الدولية. ولكن بعيداً عن ميادين الدبلوماسية والسياسة العالمية، ظل على الأرض واقع لا يمكن إنكاره وهو وجود الفلسطينيين على أرضهم وتمسكهم بها واستعدادهم العالي للتضحية من أجلها. ورغم تشريد ملايين الفلسطينيين، لا يزال على أرض فلسطين ملايين أخرى تنسف المزاعم "التاريخية" من جهة وتؤكد أن للأرض أصحابها.